الحركات الاحتجاجية

لعمال السجائر في مصر

من ١٨٨٩-١٩١٤

بحث مقدم من

هيام صابر أحمد عثمان

ملخص

نُسب إلى عمال السجائر القيام بأول إضراب في تاريخ عمال الصناعة المصرية. اختلف المؤرخون في تحديد تلك البداية. ثبت من خلال الدراسة أن إضراب يومي ٢٥ و٢٦ أغسطس من عام ١٨٨٩م كان باكورة العمل الاحتجاجي لتلك الفئة، ثم تبعه اضرابات عدة اختلفت في قوة تأثيرها، خلال السنوات العشر التالية، جاء إضراب لفافو السجائر في نهاية عام ١٨٩٩م كبداية حقيقية للحركات العمالية بوجه عام وعمال السجائر بوجه خاص، حيث أوجد روحًا وفكرًا جديدًا لعمال الصناعات الأخرى.

مرت إضرابات تلك الفئة بعدة خطوات منها:

١. التنظيم والتعبئة: والتي حرص فيها عمال السجائر على حشد صفوفهم وانتخاب رؤساء لهم لاتخاذ القرارات.

٢. تحديد المطالب: تبلورت مطالب المعتصمين في معظم الأحيان في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ثم ارتقت مطالبهم لتشمل نواحي نفسية، واجتماعية وصحية.

٣. التصعيد واللجوء إلى العنف: من أخطر مراحل إضراب عمال السجائر، بدأ العنف بالتهديد والوعيد وانتهت بالتعدي على العمال الذين رفضوا الانضمام إلى الإضراب، لذلك لجأ أصحاب المعامل إلى رجال البوليس لحماية معاملهم وعمالهم من تلك الاعتداءات.

٤. تدخل المسئولين: كان أكثرهم تدخلاً قناصل الدول التي كانت ينتمي إليها العمال المعتصمين، بالإضافة إلى كبار موظفي الحكومة مثل الحكمدار ووكيله.

لعبت النقابات العمالية دورًا هامًا في إضرابات العمال. كان السبق في ظهور هذه النقابات لعمال السجائر أيضًا. شكلت تلك النقابات أو كما سميت في بعض المصادر "الجمعيات" قلقًا كبيرًا لكثير من أصحاب المعامل، لذلك حاولوا إبعادها عن التدخل في شئون لاسيما علاقتهم بالعمال. لم يقتصر دور جمعية لفافي السجائر على مساعدة أبناء طائفتها فحسب، بل شاركت الجمعيات الأخرى في اعتصاماتهم. لذلك كان هناك صدام دائم بين أصحاب المعامل وجمعيات عمال السجائر، كان لبعض الصحف دورًا في مساندة النقابات العمالية ضد أصحاب المعالم الذين أرادوا إضعافها والقضاء عليها، لأنها كانت تقدم يد المساعدة للعمال في إضراباتهم التي قاموا بها لتحسين أوضاعهم المادية، وكانت تشجعهم على الكفاح من أجل نيل مطالبهم.

Summary:

Labors who were working cigarettes industries are considered the first who organized a strike during the Egyptian industrial history. Historians were different in defining that beginning. It was established during the study that the strike of 25 and 26 August 1889 was the first to protest of this category, followed by several strikes that differed in the force of their influence. Over the next ten years, a cigarette strike at the end of 1899 was a real start for labor movements in general and workers Cigarettes in particular, creating a new spirit and thought for workers of other industries.

The strikes of this category passed through many steps such as:

1- **Organization and mobilization**: in which the workers of the prisoners were keen to mobilize their ranks and elect their decision-makers.

2- **Defining demands**: The demands of the protesters have often crystallized in order to improve their economic situation, and their demands have risen to include psychological, social and health aspects.

3-**Escalation and the use of violence**: One of the most dangerous stages of the strike of cigarette workers, violence began to threaten and intimidate and ended up assaulting workers who refused to join the strike, so factory owners resorted to police to protect their workers and workers from such attacks.

4- The intervention of officials: The most intrusive were the consuls of the countries that belonged to the protesting workers, in addition to senior government officials such as the governor and his agent.

Trade unions played an important role in workers' strikes. The unions were also a great concern for many of the owners of the factories, so they tried to keep them from interfering in affairs, especially their relationship with the workers. The role of a cigarette-free association is not only to help its own community members, but also to participate in their sit-ins. Therefore, there was a constant clash between the owners of the factories and the associations of the cigarette workers. Some newspapers played a role in supporting the trade unions against the owners of the monuments who wanted to weaken them and eliminate them because they were helping the workers in their strikes to improve their financial situation. For obtaining their demands.

الحركات الاحتجاجية لعمال السجائر في مصر ١٨٨٩-١٩١٤

مقدمة:

قامت صناعة الدخان والسجائر في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أيدي طبقة فريدة من المستثمرين الأجانب، معظمهم من اليونانيون والأرمن. أسس هؤلاء عددًا من الشركات التي انتشرت فروعها في كافة أنحاء البلاد، وجنوا من وراءك ذلك أرباحًا وفيرة، كانت المنافسة على أشدها بين أصحاب تلك الشركات، حيث سعى كلاً منهم لتحقيق أكبر نسبة من المبيعات داخليًا وخارجيًا. شهد أواخر القرن التاسع عشر تطورًا كبيرًا في فنون إنتاج السجائر، كان يكمن هذا التطور في دخوله الآله إلى مصانع السجائر، حيث حلت محل الأيدي العاملة في كثير من مراحل الإنتاج، ما أثار غضب العمال، لأنه الإنتاج الآلي دفع أصحاب المعامل إلى الاستغناء عن عدد كبير منهم أو التقليل من أجورهم، وهذا ما دفعهم إلى الاحتجاج والثورة على أصحاب العمل.

اختلف الكثيرون حول مسمى الحركات الاحتجاجية التي قام بها عمال الصناعة بوجه عام وعمال صناعة السجائر بوجه خاص، لم يرد مصطلح الإضراب في مصادر القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين إلا نادرا، كان الشائع في الكثير من المصادر مصطلح الاعتصاب، الذي عرفه العلماء في ذلك الوقت بأنه "إضراب عن العمل ينتج عن اتفاق هيئة من العمال على هذا الإضراب " [١] قسم الاعتصاب إلى قسمين مختلفين في شخص المعتصب ضده، قد يعتصب العمال ضد الحكومة أو ضد فرد من الأفراد [٢] اعتبر علماء العصر الحديث أن الإضراب امتناع العمال عن تأدية أعمالهم لفترة من الزمن كوسيلة ضغط على صاحب العمل لإجابة مطالبهم، ارتكز هذا المفهوم على عدة أسس منها وجود اتفاق بين جماعة العمال، ترك العمل بصفة مؤقتة والضغط على صاحب العمل[٣].

حاولت بعض الصحف نفي صفة الإضراب عن الحركات العمالية التي ظهرت أوائل القرن العشرين، جاء في جريدة المؤيد تحت عنوان "أ إضراب أم اعتصاب أم ثورة" اعتبر بحث الجريدة المذكورة أن حركة عمال معمل الخواجة صوصة " ليست إضرابا عن العمل بمعنى أن أفراد وجماعة من العمال تركوا العمل لأن الأجرة المعينة لا توافقهم وسعوا وراء عمل أخر في محل أخر بغير جلبة ولا ضجة وكذلك ليست اعتصابا بمعنى أن بعضا من العمال اتفقوا فيما بينهم على أن لا يشتغل واحد منهم إلا إذا أرضى صاحب المعمل الجماعة ، بل هي ثورة اعتداء على حرية صاحب العمل وعلى العمال الذين يرغبون في العمل بمحله بالأجرة التي حددها هو ومع أن هذا العمل الوحشي من أكبر الفظائع"[٤].

لخص البعض أسباب الاعتصاب في أمور ثلاثة منها الجهل بالقوانين الاقتصادية، الجهل بحالة السوق وطمع العمال وأرباب الأعمال[٥] أدت الاعتصابات المتعددة وما نتج عنها من زيادة أجور العمال إلى ارتفاع في الأسعار وبالتالي ارتفاع في نفقات المعيشة[٦] .

انطلاق حركات عمال السجائر:-

اختلف المؤرخون حول البدايات الأولى في تاريخ حركات عمال صناعة السجائر حددها يونان لبيب رزق في عام ١٨٩٤م[٧] كذلك أكد رءوف عباس أن إضراب عام ١٨٩٩م قد سبقه عدة إضرابات محدودة النطاق[٨]. ثبت من خلال البحث أن هناك بعض الحركات التي قام بها عمال السجائر وإن لم تتوافر المعلومات التفصيلية الدقيقة عنها مثل إضراب عمال الدخان يومي ٢٥و ٢٦ أغسطس من عام ١٨٨٩م[٩] بعد هذا الإضراب بأيام نشر المقطم الأسبوعي بحثا مطولا حذر فيه من عواقب الإضراب وأثاره الضارة على العمال فقال "وأعقل علماء الاقتصاد وأعظمهم اختبارا متفقون على أن تعصب العمال جملة على ترك الأعمال فجأة يأول إلى الأضرار بهم وبغيرهم وإلى تنقيص أجرهم لا إلى زيادتها، وذكر غير واحد من مشاهيرهم أنه لولا تعصب الصناع بقصد زيادة أجرهم في الثلاثين سنة التي مضت لكانت الأجر في يومنا هذا أعظم مما هي عليه وأن نتيجة هذا التعصب هي الخسارة غالبا سواء نجح العمال أو لم ينجحوا"[١٠].

يعد هذا الإضراب هو بداية لإضرابات عمال صناعة السجائر، حيث اتسم العمال من قبل بالرضا والسكون، قبل أن تنقل إليهم عدوى الإضرابات من أوروبا، حيث عانت دول إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، والنمسا من إضرابات هذه الفئة[١١]، وفي يوليو ١٨٩٠م تجمهر العمال أمام محل الخواجات ماكري[١٢]، قد وصفت جريدة الأهرام حركة العمال في ٢٠يونيو ١٨٩٢م ضد المسيو ستوراري بالإسكندرية بالأزمة، لأن العامل منهم كان يحصل على ١٧قرشا على لف كل ١٠٠٠سيجارة، لكن صاحب المعمل أراد تخفيضها إلى ١٥قرش، لذلك امتنع العمال عن العمل ومنعوا غيرهم وصرحوا بأنهم لن يعودوا إليه إلا إذا دفع لهم ٢٠ قرشا بدلا من ١٧[١٣]، رأى عدد من المؤرخين أن إضراب لفافو السجائر عام ١٨٩٩م كان أول إضراب في تاريخ عمال صناعة السجائر بوجه خاص، وفي تاريخ الطبقة العاملة المصرية بوجه عام،

وضع هؤلاء نموذجا وخط سير لباقي العمال من أبناء الصناعات الأخرى وأوجدوا روحا "وفكرا جديدا"(١٤).

اتهم العمال الاجانب في مصانع السجائر بتحريض العمال المصريين على الإضراب عن العمل والتماس زيادة الأجور وخفض ساعات العمل(١٥)، رفض الكثيرون ما تردد عن أن المصريون قد أجبروا على الاعتصاب من قبل الأجانب باستخدامهم لوسائل التهديد والإرهاب لمنعهم من العمل، أقروا أن العامل المصري كان لديه استعداد وقابلية للاعتصاب رغبة منه في تحسين وضعه الاقتصادي(١٦).

اعتبر البعض أن الاعتصاب أصبح من الأعمال التي لم يعاقب عليها القانون، بل راوا ان الحكومة ملتزمة بحماية حرية العمال وعدم تعرضهم للايذاء في أعمالهم(١٧)، تعددت الإضرابات وشملت عدد كبير من طوائف عمال الصناعات الاخرى ، لذلك انشأت محافظة مصر دفترا تضمن أسماء العمال المعتصبين والمضربين عن العمل وصناعتهم وأعمارهم وتاريخ اعتصابهم(١٨)، الملحق رقم "١" بيان استدلالي لإضرابات عمال السجائر(١٩).

اتسمت حركات عمال السجائر بالتنظيم والتخطيط الجيد الذي كان يكفل النجاح للكثير منها، مرت اضطرابات هؤلاء العمال بعدة خطوات يمكن إيجازها في التالي:

١- التنظيم والتعبئة:-

حرص عمال السجائر على تنظيم صفوفهم قبل القيام بالإضراب، وضعوا خطة محكمة قبل إضراب عام ١٨٩٤م، اجتمعوا وانتخبوا رؤساء منهم للاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات في هذا الاعتصاب، بلغ عدد الرؤساء الذين انتخبوهم ستة عشر رئيسا "خمسة من اليونانيين وأربعة من الوطنيين وثلاثة من السوريين وثلاثة من الإسرائيليين وواحد للأرمن، وأرفض حشدهم بعد الإجماع عن الإضراب عن العمل،

وفي المساء توجه أربعة رؤساء مختلفين إلى بوليس مصر وأبلغوا عز تلو هرنجتون بك سبب اعتصاب العمال وامتناعهم عن الشغل والانتخاب الذي حصل وأبانوا لهم مطالبهم وفحوى الشروط التي يطلبونها"[٢٠].

لعب الأجانب من لفافي السجائر دورا هاما في تنظيم الاضطرابات بفضل ما تمتعوا به من حماية قنصلية وامتيازات أجنبية، بالإضافة إلى ما حملوه من خبرات في أساليب النضال الجماعي والكفاح العمالي لتحقيق المطالب المشروعة[٢١]، سعى هؤلاء إلى ضم أكبر عدد من المصريين إلى اعتصاما تهم، وضعوا ذلك عندما تجمهروا أمام محل الخواجة صوصة، كان يعمل به نحو مائتي عامل، معظمهم من المصريين الذين ظلوا بمعزل عن "نقابة لفافي السجائر"[٢٢] رأى أعضاء النقابة أن يجبروا هؤلاء العمال الذين ارتضوا بما قسم لهم من الأجور على الانضمام تحت لوائهم[٢٣]. بمضي الوقت نجح الأجانب في نشر فكرهم وتحريض زملائهم على مشاركتهم في المطالبة بحقوقهم المهدرة[٢٤]، ازداد عدد المعتصمين من إضراب لأخر، قدر عددهم في إضراب ديسمبر ١٨٩٩م بـ ٩٠٠عامل[٢٥]، ثم بلغ عددهم في إضراب ديسمبر ١٩٠٣م ٢٤٠٠عامل[٢٦].

كان زيادة أعداد المعتصمين، من اسباب نجاح الحركات العمالية لذلك كان لابد من حدوث اتصال وتنسيق بين المعتصمين بعضهم وبعض، عندما أحضر أحد تجار السجائر بعض اللفافين من بورسعيد كى يستعيض بهم عن لفافيه الذين اعتصبوا، انضم بعضا من اللفافين الجدد إلى زملائهم المعتصمين وعمل البعض الأخر " مقفلا عليهم لئلا يختلطوا بالأخرين وقد عز على هؤلاء أن يكونوا مسجونين في محل شغلهم أو أن يكونوا على رأي يخالف رأي زملائهم فأرسلوا كتابا إلى جمعية اللفافين يقولون فيه أنهم مكرهون على العمل وأن الأبواب مقفلة عليهم وهم يريدون الخروج فعبث رفاقهم بهذا الكتاب إلى المحافظة فلعل به محركا للحكومة فتتوسط بين العملة والتجار وتقيم نفسها حكما"[٢٧].

انتقلت الاعتصامات من القاهرة إلى الإسكندرية عن طريق بعض المعتصمين الذين وفدوا على الإسكندرية باحثين عن العمل، ثم قاموا بالاعتصام في محل الخواجة ماتوسيان وشركاه[٢٨]، نتيجة لانتشار الاعتصامات في القاهرة اضطرت بعض المعامل إلى الانتقال إلى الإسكندرية لاستخدام عمالها خروجا من تلك الأزمة[٢٩]، أصبحت الإسكندرية مثلها مثل القاهرة تعج بالمعتصمين، مما دعا الخواجة اسمعلوم إلى الاستعانة بسبعين عاملا من القاهرة من الخارجين عن جمعية لفافي السجائر، بعد أن اعتصب لفافيه الذين قدر عددهم ب ٢٠٠ ألف لفاف و ذلك حتى يستطيع أن يتم ما تعهد به محله[٣٠]، في حالة استعانة صاحب العمل بعمال آخرين، كان عماله المعتصمين يتجمهرون أمام المعمل لمنع المشتغلين به عن مزاولة أعمالهم[٣١].

عقد رئيس جمعية عمال السجائر اجتماعات دورية للمعتصمين لحثهم على مواصلة الاعتصاب، قدم لهم المساعدات المالية، كانوا قد حصلوا عليها من أخوانهم في الصناعة ومن التبرعات التي كان يتلقاها صندوق الجمعية[٣٢]، مما ساهم بشكل كبير في استمرار الاعتصام لفترة طويلة وصلت إلى ثلاثة أشهر[٣٣].

كانت خطة المضربين تدور في فلك إطالة مدة الإضراب حتى تنفذ السجائر من مخازن التجار، بالتالي يضطر أصحاب المعامل إلى الدخول في مفاوضات مع المعتصمين وإجابة مطالبهم، وحتى يتم ذلك حرص قادة الإضراب على عدم الاستعانة بلفافين جدد كي يحلوا محل المعتصمين[٣٤]، اعتبرت جريدة المقطم أن طول مدة الاعتصاب تعود بالخسارة على المعتصمين "أعظم من الخسارة التي يخسرونها بإبقاء أجرتهم على ما هي عليه"[٣٥] في بعض الأحيان أضطر المضربون إلى الاستلام وإنهاء الإضراب لافتقادهم للأموال الكافية التي تساعدهم على الاستمرار[٣٦].

بإعلان الإضراب كان الصراع ين العمال وأرباب الأعمال يدخل في مرحلة أطلق عليها البعض مرحلة امتحان الصبر وطول المقاومة ، سعى أصحاب المعامل والتجار خلال تلك الفترة إلى بذل جهود مضيئة لضمان استمرار الإنتاج ولو بشكل جزئي، ذلك عن

طريق استخدام عمال جدد او كسب ولاء فئة من العمال المعتصبين وتأليبهم على زملائهم[٣٧]، وفي الغالب كان المصريين هم الفئة المنشقة التي كانت تعود إلى العمل وتترك الأجانب بمفردهم في مواجهة أصحاب المعامل وقد عانى هؤلاء في أوائل عام ١٩٠٤م "أصبح لفافوا السجائر من الأجانب في ارتباك أحوال وضنك عيش بعد ما رأوا من اكتفاء أصحاب الفاوريقات بالعمال الوطنيين الذين انشقوا عنهم وعادوا إلى أعمالهم"[٣٨] قد يلجأ المعتصبين الأجانب إلى توزيع عرائض عل الناس لاستعطافهم بلغات عدة، التمسوا منهم إسعافهم ومساعدتهم وقاية لعائلاتهم من الفقر والحاجة، مما جعل البعض يروا أنهم أخطئوا في إضرابهم، حيث كان الأفضل لهم الاقتداء بزملائهم المصريين في العودة إلى أعمالهم وحسم الخلاف بينهم وبين أرباب الفاوريقات[٣٩]، لذلك رأى الكثيرون أن وجود المعتصبين المصريين داخل الاعتصاب لم يرجح كافة الاعتصاب ولا كفة العمل "لأنهم مندفعون مع الأكثرية في تصرفهم فإذا قبل العمال اليونانيون وغيرهم شروط أصحاب العمل كانوا هم من القابلين وإن عاندت الأكثرية عاندوا"[٤٠].

٢- تحديد المطالب:

تعددت أهداف المعتصمين من عمال السجائر، كان أكثرها شيوعا على مر تاريخ إضرابهم هي زيادة الأجور "لإصلاح بعض شئونهم"[٤١] أو عدم تخفيفها. اعتصم لفافي السجائر لأنهم قد اشترطوا على أصحاب العمل ألا يخفضوا أجورهم عن ٢٦ قرشا، ولم يمض وقت طويل حتى نقض التجار عهدهم وخفضوا الأجرة إلى ١٥قرش[٤٢]، أصبحت تلك الأجور لا تكفي لسد نفقات معيشتهم، رغم أن أصحاب المعامل قد ربحوا من وراء عملهم ارباحا عظيمة[٤٣]. منذ اللحظة الأولى لإضرابات تلك الفئة، قد وضعوا مطالب أكثر تحديدا "فيما يخص الأجور مثل[٤٤]:

١. أجرة السجائر الابلاكيه (المسطحة) درجتين الأولى ٢٦ قرشا والثانية ٢٤ قرشا عن كل ١٠٠٠ سيجارة.

٢. أجرة السجائر المبرومة درجتين الأولى ١٧ والثانية ١٥ قرش.

٣. أجرة قص الألف سيجارة من صنف الأبلاكيه ٦٠ بارة وصنف المبروم قرشا واحدا.

٤. انتخاب ثلاثة أو أربعة من رؤساء الإضراب لتحديد أجرة كل عامل حسب درجة كفاءته.

وافق أصحاب المعامل على مطالب العمال وجعلوا أجرة الألف سيجارة من صنف الأبلاكيه فئتين الأولى ٢٦قرسا والثانية ٢٤قرشا وباقي الشروط نفذت أيضا[٤٥]، لم يتفق لفافي السجائر وأصحاب رؤوس الأموال في كل الأحوال، كثيرا ما رفض العمال شروط التجار التي حاولوا تقييدهم بها[٤٦]، في فبراير من عام ١٩٠٠م، انتهى الخلاف بين لفافي السجائر وتجار الدخان "على شروط توافق العملة أكثر من التجار حيث فازت العملة بأكثر طلباتهم"[٤٧] أصبح الإضراب وسيلة ضغط وتهديد لأصحاب المعامل من قبل العمال.

اتفق الخواجة ملكونيان مع عمال محله على أجرة ١٢قرش عن كل ١٠٠٠سيجارة بدلا من ١٨، بعد موافقتهم تراجعوا وطالبوه بالزيادة وهددوه بالإضراب، فرفع الأجرة إلى ١٥قرش، ثم هددوه مرة أخرى كي يزيد لهم القيمة إلى ١٨قرشا "لأن ذراعه أبتر بغيرهم وماله ضائع بدون أعمالهم"[٤٨].

تمسك العمال بمطالبهم وأصروا على عدم التراجع عنها مهما كلفهم الأمر من خسائر، جاء على ألسنتهم "أننا نفضل الموت جوعا" على العمل بأجرة لا توازي قيمتها أتعابنا فإذا كنا نعرض بأنفسنا النهار كله لمرض السل والصدر وغيرهما من الأمراض التي يجلبها نيكوتين الدخان للحصول على أجرتنا الحاضرة التي يخصم منها في كل يوم من ٤إلى ٥قروش بطمع صاحب المعمل فيها مدعيا "أن بعض ما عملناه من السجاير قد تفرغ فهل من العدل أن نرضى بتخفيض الأجور"[٤٩]، يتضح من حديث العمال ازدياد الوعي بضرورة الحصول على حقوقهم لاسيما وأنهم يؤدون واجباتهم بمنتهى الإخلاص.

كان استخدام الآلات في لف السجائر والتطور في فنون إنتاج الدخان الذي حدث منذ أواخر القرن التاسع عشر وما أدى إليه من قيام أصحاب المصانع بالاستغناء عن عدد كبير من لفافي السجائر أو إجبارهم على تخفيض أجورهم، كان السبب المباشر لوقوع الكثير من الإضرابات، هذا ما حدث في اعتصاب عمال السجاير في ديسمبر ١٩٠٣م، كان العامل يلف بيده في اليوم الواحد ١٠٠٠سيجارة بأجرة لم تقل عن ٢٢قرش، ولم تزيد عن ٢٦قرش. فرأى أصحاب المعامل استبدال اللف باليد باللف بالمكارونة لأنه لا يستغرق وقتا طويلا، فضلا عن أن العامل يمكنه أن يلف في اليوم الواحد من ٢٠٠٠إلى ٣٠٠٠سيجارة[٥٠]، كان من نتائج ذلك أن أقدم أصحاب المعامل على تخفيض الأجور فكانت "أجرة الألف سيجارة بالعملة الصاغ: كارتوني ٢٨ فجعلوها ٢٢ ومبطط ٢١ فجعلوها ١٨ ومدور ١٥ فجعلوها ١٣"[٥١]، لم يكتفي أرباب المعامل بخفض الأجور في ظل الأرباح الكبيرة التي حصلوا عليها، بل وضعوا لائحة جديدة طلبوا فيها من العامل أن يسلمهم الدخان ملفوفا، كما استلمه كمادة خام أي بنفس الوزن، على الرغم من علمهم التام ان الدخان يكون رطبا في بداية الأمر كما يجف في الهواء وبالتالي يفقد بعضا من وزنه، فإن "يحاسبوا العمال على هذا النقص وهو منتهى الظلم والاستبداد[٥٢]، أضيف إلى ذلك الخصومات الكثيرة التي تعرض لها العمال، خاصة في محل ملكونيان الذي أعتصب عماله عام ١٩٠٨م، لان صاحب العمل كان يخصم من كل عامل ٤٠٠سيجارة في كل أسبوع، فضلا عن خصم ٢% وخصومات أخرى غيرها[٥٣].

ارتقت مطالب عمال صناعة السجائر، لم تعد تقتصر على النواحي المادية، بل تطورت لتشمل نواحي نفسية واجتماعية وصحية وغيرها، اشترط المعتصبين على أصحاب المعامل في اعتصاب يوليو ١٨٩٤م، أن بعد موافقته على مطالبهم المادية ألا يحقدوا عليهم او يحاولوا الانتقام منهم بعد عودتهم إلى العمل[٥٤]، ثم ارتفع سقف مطالبهم مع نمو وعيهم الثوري في مطلع القرن العشرين مثل مطالبتهم بعدم

التفتيش عند الخروج من العمل والسماح لهم بشرب الدخان داخله[٥٥]، عدم إلزامهم بالمأكل والمشرب بالمحلات التابعة لصاحب العمل[٥٦]، ونقلهم إلى محل واسع جيد التهوية تتوافر فيه الشروط الملائمة للصحة[٥٧]، اتجهت مطالب العمال في إضراباتهم في أحيان كثيرة نحو عزل رؤسائهم "كومندات" للتخلص من غطرستهم[٥٨]، وتعسفهم في معاملتهم والإتاوات التي فرضوها عليهم[٥٩]، اشتكى عمال محل الخواجة صوصة من رئيسهم الذي قاسمهم أرزاقهم مثل أوراق الياناصيب وألزمهم بدفع إعانات بحجة مساعدة الفقراء بالرغم من أنها كانت لا أصل لها "ومن يتعسر عليه دفع ما يطلب منه نظرا لاحتياجه يسلط السخط عليه وفي نهاية الأسبوع يعلنه بعدم وجود شغل له بالمحل فيصبح العامل منا خالي الاشتغال"[٦٠] اعتصب مجهزوا ورق السجاير في محل الخواجة ماتوسيان لأن مراقب أعمالهم أنقص أجورهم، ثم استخدم سواهم وهددهم بالطرد بعد أن قضى معظمهم سنوات طويلة في خدمة هذا المحل[٦١].

ذهب العمال في مطالبهم إلى أبعد من ذلك، طالبوا بخفض ساعات العمل واحتساب الأجازة المرضية بأجر[٦٢]، وفي اعتصاب عما محل ملكونيان طالبوا بضرورة إحضار طبيب للعمال عند الحاجة والإبقاء على العمال المعتصمين دون أدنى معارضة لهم[٦٣].

توالت مطالب العمال حتى أصبحت مع مرور الوقت تعبر عن روح الاتحاد والتضامن التي كانت تشملهم في تلك الفترة، مما يدل على ذلك الشروط التي انتهى على أساسها اعتصاب عمال السجائر في مطلع القرن العشرين ومنها "أن جمعيتهم لا تتداخل بشوءون التجار ووكلاء التجار لا يجوز لهم عزل احد من العملة"[٦٤]، ظهرت تلك الروح جليا عندمااعتصب لفافو السجائر في محل الخواجة فافيادس لأنه طرد عدد من رفاقهم دون سبب وقام باستبدالهم بعمال جدد[٦٥]، كذلك الامر بالنسبة لعمال الخواجة ماتوسيان الذين أضربوا عن العمل من أجل إعادة ثمانية من زملائهم الذين

زملائهم الذين طردوا[٦٦]، أصبح عمال السجائر أكثر خبرة في تحديد مطالبهم، وضح ذلك من خلال مطالب لفافي السجائر بفاوريقة لورانس بالإسكندرية التي اشتملت على الآتي[٦٧]:

المطلب الأول: تحسين قطع وخلط الدخان كي تصبح السجائر جيدة

المطلب الثاني: اطلاع النقابة على الشكاوي التي يقدمها العمال إلى رئيس المراقبين ثم يقرر رئيس النقابة ومدير الفاوريقة ما يجب عمله بشأن تلك الشكوى.

المطلب الثالث: عدم تعيين عمال جدد إلا إذا زادت ساعات العمل عن عشر ساعات.

المطلب الرابع: لا يجوز لإدارة الفاوريقة طرد العمال في حالة نقص إنتاجهم عن ١٥٠٠سيجارة في اليوم إلا إذا استمر الوضع لمدة شهر، على أن يتم الاستغناء عنهم بترتيب الدخول في خدمة الفاوريقة.

المطلب الخامس: التزام الفاوريقة بإعادة العمال الذين تم الاستغناء عنهم بمجرد عودة حركة العمل إلى سابق عهدها.

المطلب السادس: لا يجوز طرد عمال من الفاوريقة إلا بعد التخابر مع رئيس النقابة، واستثناء المشاغبون مع ذلك.

المطلب السابع: عدم السماح بطرد العمال المحركين للإضراب إلا لأسباب تجبر لطرد غيرهم . لم يكن هناك استجابة لجميع تلك المطالب، لاسيما المطلب الأخير، اعتصب عمال معمل الخواجات استماليس دوراس اعتراضا "على عزل أحد زملائهم لمطالبته لرفاقه الاندماج في سلك جمعية اتحاد لفافي السجائر بالإسكندرية[٦٨]، سئم أصحاب المعامل من تجدد مطالب العمال من فترة لأخرى، لذلك جاء على لسان مدير محل ملكونيان أنه "يؤثر استعمال الآلات في لف السجائر على احتمال مثل هذه المطالب التي تتجدد من يوم إلى يوم ولا يعرف لها أخر"[٦٩].

٣-التصعيد واللجوء إلى الصنف:

كانت هذه المرحلة من أخطر مراحل إضراب عمال السجائر، لجأ إليها المعتصمين عند حدوث اعتصام من بعضهم وبقاء البعض الأخر من العمال في المعامل لمزاولة أعمالهم بدأ العنف بالتهديد والوعيد، حيث قام المعتصبين بالمرور على "معامل السجاير المشتغلة وانذروا من فيها من العملة بترك العمل، وإلا لقو ما لا يحبون فأخرجهم أصحاب المعامل خوف أن يصيبهم مكروه بسببهم"(٧٠)، أحيانا لم يستجيب صاحب العمل لمطالب المعتصبين بإخراج زملائهم العاملين، إنما كان يقوم بإغلاق الأبواب والنوافذ وإبلاغ الشرطة خشية تطور الأمر(٧١)، عندما إزدادت تهديداتهم جاءت قوة عسكرية لمنع شرهم وتسكين ثورتهم، كان في مقدمة الحاضرين منسفيلد بك وكيل حكمدارية البوليس ومحمود أفندي رأفت مأمور قسم الأزبكية، عندما رأوا هذه القوة صرخوا قائلين "ليسقط البوليس وحاول قوم منهم ان يدخلوا محل فافيادس عنوة ليخرجوا العمال الذين يشتغلون منه فضايقتهم العساكر وعند ذلك هجم أخرون منهم على حضرة منسفيلد بك وحضرة محمود رأفت أفندي فأوسعوهم ضربا ولكما وجرت بينهم وبين البوليس مشاجرة "(٧٢).

ثم القبض على خمسة عشر شخصا من المعتصبين وتم إلقائهم في السجن، أرسلت المحافظة قوة من البوليس لحماية معامل التجار ومنع الاعتداء على العمال الذين كانوا يعملون في محل فافيادس ، بالتالي أصح البوليس يقف بالمرصاد ضد أي اعتداء منهم(٧٣)، وقفت قوة البوليس على أهبة الاستعداد بشكل دائم لتفريق تظاهرات لفافي السجائر التي لم تهدأ(٧٤).

كان البوليس يتتبعهم أينما حلوا، عندما كانوا يطوفون حول محل الخواجة صوصة حاملين العصا بأيديهم لمنع عماله من العمل داهمهم رجال البوليس بقيادة حكمدار العاصمة، مما دفعهم إلى اللجوء إلى مدرسة البنات باعتصام بها، قام رجال الأمن بتمشيط المنطقة منعا لتعدياتهم على الأرواح والممتلكات(٧٥).

كانت مهمة الشرطة ضبط المعتصمين وضبط سلوكهم "فإذا تشاجروا أو أضروا بأحد ضررا" ماديا فعلت بعد ذلك ما يجب عليها وأصبح المعتصبون حينئذ في نظرها كأنهم متشاجرون وليسوا متعصبين"[٧٦] لذلك استنكر البعض موقف مأمور أحد الأقسام بالإسكندرية عندما أمر اثنين من لفافي السجائر بضرورة الخروج من المدينة المذكورة والعودة إلى القاهرة، لمجرد أنهم جاءوا لمعرفة حجم السجائر التي كان يتم إرسالها من الإسكندرية إلى مخازن المعتصبون ضدها في القاهرة وذلك حق يكونوا على بينة من اعتصابهم، لأن هذا الإرسال كان يطيل مدة الاعتصاب مما يضر بمصالحهم[٧٧]، أحيانا لجأ رجال الشرطة إلى خطر التجوال في الشوارع حتى يسهل عليهم تفريق المعتصبين، وأحيانا أخرى كانوا يشتتون شمل اجتماعاتهم بغلق المقاهي التي كانوا يتجمعون عليها[٧٨]، من أبرز الأساليب التي استخدمها رجال البوليس لفض الاضرابات توجيه وابور لصب الماء الساخن على المعتصبين في حالة ازدياد مشاغباتهم[٧٩]، لاسيما وأنهم كانوا يحملون الأسلحة مثل "المسدسات والمدى ويتأبطون العصى ليدفعوا الشر بشر مثله ويهددوا كل من أبى الإنضمام إليهم بالضرب والقتل"[٨٠].

أشارت المصادر أن جميع المعتصبين المسلحين في اعتصاب ديسمبر ١٩٠٣م تحديدا كانوا من اليونانيون "الذين يبيعوا الأرواح بيع السماح في سبيل تنفيذ أغراضهم"[٨١] حتى أن محل الخواجة كريازي الذي كان يعمل به أكثر من أربعمائة عامل، أصبح لا يوجد به سوى مئة فقط[٨٢]، ولذلك وزعت حكمدارية العاصمة بوليس أقسامها على معامل السجائر التي اعتصب عمالها لحمايتها، استعانت الحكمدارية بعساكر من الجيش لمساعدة البوليس في مقاومة المعتصمين الذين تربصوا بزملائهم الرافضين للاعتصام، تعهد رجال الشرطة بتأمين العمال أثناء وجودهم في المعمل فقط، أما في حالة خروجهم فقد أخلوا هؤلاء مسئوليتهم عن تأمين حياتهم[٨٣].

تخطى الثوار المعتصبين زملائهم الخارجين عنهم وهددوا أهاليهم، ذهب المعتصبين إلى منازل عمال الخواجة صوصه وهددوا النساء والشيوخ والأطفال لمنع

أقاربهم وزيهم من العمل والإنصياع لرأي أعضاء الجمعية اللفافين[٨٤]، اشتكت زوجة احد العمال الخارجين عن الجمعية من تعرضها للاهانة من احد المعتصبين لمجرد كونها زوجة عامل لم يشاركهم في اعتصابهم[٨٥]، لم يكتف المعتصبون بالتهديد والوعيد، بل أقدموا على التنفيذ، اعتدوا على عمال مصنع الخواجة ديمترينو وضربوهم ضربا مبرحا، وهجموا على أحد العمال في نهاية شارع الأزبكية حتى كان يفقد حياته[٨٦]، لم تقف التهديدات والاعتداءات عند زملائهم وأقاربهم، بل شملت أرباب المعامل أيضا، أقبل أحد لفافي السجائر المعتصبين على الخواجة كريازي صاحب معمل السجائر وأظهر رغبته في شرب الخمر، لكنه حاول الاعتداء عليه، لكن رجال البوليس ضبطوه، وعند تفتيشه وجد معه "غدارة ذات طلقتين محشوة رصاصا وخنجرا"[٨٧].

اشتدت الكراهية بين المعتصبين بين عمال السجائر وأصحاب معامل الدخان، وأصبح الوضع الأمني في البلاد غير مستقرا تماما بسبب تعديات أولئك المعتصبين[٨٨]، تحايل المعتصبون على أصحاب المعامل الذين استعانوا بعمال جدد لمواصلة سير العمل، حاول اثنان من هؤلاء المعتصبون إقناع مديري المصنع برغبتهم في العودة إلى العمل، لكنهم في الحقيقة أرادوا الفتك بالعمال الجدد الذين أدمجتهم الشركة في سلك خدماتها منذ بداية الإضراب، بمجرد اكتمال عدد العمال داخل المعمل، هجم المعتصبين عليهم ودارت معركة بين الطرفين[٨٩]، جرح فيها البعض وأصيب البعض الأخر إصابات شديدة[٩٠]، ومنهم جورج جوانو اليونانى الذى أصيب برصاصة في زراعه والجرحى الباقيين كانوا من المصريين[٩١]، بلغ عدد المصابين ٢١ مصابا[٩٢].

٤- تدخل المسئولين:

اقتصر دور البوليس على فض الاشتباكات التي حدثت بين المعتصبين وزملائهم الذين رفضوا الانضمام إليهم، ونشر الأمن والأمان في منطقة الاعتصاب ذاتها، لكن هذا الأمر لم يساهم في حل الأزمة، لذلك كان لابد من تدخل قوي من قبل

مسئولي الدولة لإنهاء الخلاف الذي كان سببا في الاعتصاب، لما كان معظم العمال المعتصبين من الأجانب وخاصة اليونانيون، فقد فطن هؤلاء إلى أهمية دور قناصلهم فى دعمهم وحمايتهم من ظلم أصحاب المعامل.

لذلك اعتصب لفافو السجائر أمام جمهورية اليونان في القاهرة في البدايات الأولى للحركة العمالية[٩٣]، بالفعل استجاب القنصل لمطالبهم، اجتمع بأصحاب المعامل واتفق معهم على بعض الشروط التي من شأنها حسم الاعتصاب[٩٤]، حاولت القنصلية المذكورة تقريب وجهات النظر بين الطرفين، دعت الدكتور أبسطولو رئيس جمعية اللفافين للتفاوض مع رئيس جمعية التجار[٩٥].

حرصت قنصلية اليونان على الاهتمام برعاياها من المعتصبين الذين تعرضوا للإصابات أثناء الاعتصاب ، كلفت طبيبها بالكشف "على المضروبين من رعاياها[٩٦]، أما الجناة فلم تستطيع الحكومة المصرية أن تتعرض لهم بالسوء، لان مصر ارتبطت بمعاهدات مع الأجانب أفادت بأنهم "إذا جنوا جناية أو أهاجو الرأي العام يحاكمون أمام قناصلهم مهما كان نوع الجرم ومهما كان نوع الجزاء"[٩٧]، شرع قناصل الدول التي أهينت رعاياها في فض الاعتصام من قبل قوات الشرطة، بإجراء تحقيقات عاجلة وخشى البعض من مطالبتهم للحكومة المصرية برد الشرف المهان[٩٨]، عندما تطاول أحد الخواجات من أصحاب المعامل على أحد عماله بالسب والضرب، رفع العامل شكواه في البداية إلى جبران بك مسكات بالمحافظة لكن المذكور أحال تلك الشكوى على القنصلية اليونانية، التي نظرت في الشكوى، لأن العمال اعتصبوا بسبب ما لحقهم من اهانة[٩٩].

أشار قنصل اليونان في البعض الأحيان على العمال الذين طردوا من محل الخواجه فافيادس لهذا السبب بتقديم اعتذار لصاحب المحل لإعادتهم لأعمالهم[١٠٠]، مما دفع العمال على التفكير في وجود تحالف بين القناصل وأرباب المال ضدهم فكانوا "يضيقون على هؤلاء المساكين ويواخذونهم بأقل الشبهات وأوهى الحجج"[١٠١]،

تولت محكمة اليونان القنصلية النظر في قضايا لفافي السجائر المعتصبين الذين اتهموا بضرب زملائهم الخارجين عن اعتصابهم[١٠٢]، أما الجناة من المصريين فكانوا يحاكمون أمام المحاكم الأهلية[١٠٣]، تولى القنصل اليوناني التحقيق مع الجناة من رعاياه، كان يستجوب رئيس جمعية لفافي السجائر وبعض الأعضاء[١٠٤]، وبعد الانتهاء من التحقيقات وثبوت إدانة المعتصبين على أساس أنهم اعتدوا على زملائهم عمدا، كان يتم سجنهم بسبب هذه الجريمة[١٠٥].

لمؤازرة إخوانهم الذين تم سجنهم، ذهب بعض لفافوا السجائر المعتصبون إلى بطريرك الروم الأرثوذكس والتمسوا منه أن يتوسط لهم لدى حكمدار البوليس "لكي يرأف بحالة زملائهم المسجونين في سجن الحضرة"[١٠٦]، كانت قضية اعتصاب عمال لوران بالإسكندرية من أكبر قضايا المعتصبين التي فصلت فيها المحكمة، كان عدد المتهمين في هذه القضية ٣٣شخصا، جميعهم اروام ماعدا ثلاثة فقط من المصريين، حضر منهم في جلسة المحاكمة عشرون شخصا، لأن البقية وعددهم ١٣ لم يتم ضبطهم بعد[١٠٧]، تولى المحامي محمد بك الشوباشي الدفاع عن جميع المتهمين، كان وكيل النيابة العمومية الذي طلب معاقبتهم بسطوروس بك ورئيس المحكمة عزيز بك كحيل ، سمعت المحكمة أقوال شهود الإثبات الذين قدر عددهم ب ١٨شاهدا، وبحث الدفاع عن المتهمين، بعد المداولة حكمت على ١٤شخصا، من المدعي عليهم بالسجن ستة اشهر، وغيابيا بمثل هذا الحكم على ستة آخرين، حكمت على واحد بالحبس ثلاثة أشهر، برأت ستة أشخاص وحكمت بعدم اختصاصها بالنظر في أمر بالبقية وعددهم ستة لأنهم غير عثمانيين[١٠٨].

تدخلت أطراف عدة من المسئولين لحل الأزمات التي سببها اعتصام عمال السجائر، مثل مسئولي محافظة مصر الذين ساهموا في إنهاء الخلاف بين تلك الفئة وتجار الدخان عام ١٨٩٤م، مما دعا جماعة من هؤلاء التجار إلى تشكيل وفد منهم لزيارة المحافظة وتقديم الشكر إلى المحافظ، ثم طلبوا منه "أن يبلغ سعادتلو ستل باشا

مدير عموم البوليس شكرهم أيضا"[١٠٩]، عندما إزدادت اعتصابات عمال السجائر حمل البعض الحكومة المصرية مسئولية التهاون في القضاء على تلك الظاهرة وذلك لعدم وجود قانون يعاقب المضربين، لهذا السبب وجهت الحكومة الدعوة لسن قانون الاعتصاب وفرض عقوبات شديدة على كل من يتعدى على حرية غيره[١١٠]، رأى أصحاب تلك الدعوة ان الفرصة سانحة لوجود اللجنة التي ألفت لتعديل قانون العقوبات كي تضيف إليه مادة تتعلق بالاعتصاب[١١١]، اعتبر البعض أن تدخل الحكومة كان ضروريا للغاية لأنه يؤدي إلى حفظ حقوق العمال التي حاول التجار هضمهما[١١٢]، أمام هذا الموقف المتخاذل من قبل الحكومة، رأى الكثيرون أن عدم الاهتمام بأمور العمال ليس من الحكمة أو العدل في شيء[١١٣]، رغم أهمية المساعي التي من شأنها القضاء على الخلافات التي اثيرت بين عمال الدخان وأصحاب المعامل لتوفير الراحة والأمان للمجتمع بشكل عام وللفئتين المذكورتين بشكل خاص[١١٤].

كان اللورد كرومر من أبرز المسئولين الذين ساهموا في حل أزمات عمال السجائر، فقد أشار على أصحاب معامل الدخان بإنشاء صندوقا لإعانة عمالهم في حالة تعرضهم للأمراض والأزمات الشديدة وتخصيص معاش لمن كان يتقاعد منهم عن العمل بسبب كبر سنه أو مرضه[١١٥]، كان وكيل الحكمدار من أكثر مسئولي الدولة تدخلا للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، قام بهذا الدور أثناء أزمة الخواجات ماتوسيان وعمال مصنعه[١١٦]، وكذلك الأمر مع عمال شركة السجائر الأفريقية[١١٧].

نقابات عمال السجائر:

تضافرت عدة عوامل في إنشاء النقابات العمالية، من أهمها صدور دكريتو ٩يناير ١٨٩٠م الذى قرر حرية العمل بالصناعة، فضلا عن ظهور الآلات ونشأة النقابات في الدول الأوروبية وقد بلغ هذا الامر صداه فى مصر، جميع هذه العوامل ساهمت في تأسيس بعض النقابات "الجمعيات" كما أطلق عليها في هذا الوقت[١١٨].

كان السبق في ظهور هذه النقابات لعمال السجائر، شكلت جمعية اللفافين عام ١٨٨٨م، كان معظم أعضائها من العاملين في محل ملخرينو "لأن صاحب المحل أردا في هذا العام إنقاص الأجور بسبب ضريبة الباطنطا فمن كان يأخذ ستة فرنكات أعطاه ٥ ولسبب فقر العمال وعدم توصلهم لطريقة يتوسلون بها إلى المطالبة بحقهم رضخوا لطلب أصحاب الأموال ولكنهم ألفو شبه جمعية غرضها المحافظة على حقهم ومنذ هذا الحين بدأت الاعتصابات بالتوالي في عام ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٧، ولكن بشكل لم يستلفت الأنظار"[١١٩].

أنشئت في أغسطس ١٨٩٦م جمعية خاصة بلفافي السجائر المصريين والسوريين أطلق عليها اسم "الجمعية الاقتصادية الشرقية لعمال اللفائف بمصر" كانت تهدف إلى إصلاح أحوال هذه الطائفة عن طريق خصم جزء من إيراداتهم الشهرية وتوفيرها لمدة عام، ثم استغلالها في الإنفاق على العاجزين عن العمل وإعانة المكروبين وعلاج المرضى من أبنائها[١٢٠]، بدأ الاكتتاب لهذه الجمعية بسبعين عاملا، اختاروا من بينهم لجنة ألفت من خمسة أعضاء لوضع القانون الخاص بالجمعية، انهت اللجنة دورها بتدوين القانون في كراسة كاملة، تضمنت تلك الكراسة عدة مواد أوضحت غاية الجمعية، نظام الاشتراك، حقوق المشتركين وواجباتهم[١٢١]، ثم تطورت الجمعية وتغيير اسمها إلى "الجمعية المتحدة للفافي السجائر" بلغ عدد المشتركين ١٠٠٠عامل و تم تعيين وكيلين للجمعية في كل معمل من معامل السجائر، اقتصر دورهما على جمع الاشتراكات وتقديم الخدمات للعمال المحتاجين[١٢٢]، فى عام ١٨٩٩م أسست جمعية لفافي السجائر بالقاهرة، استمرت قائمة حتى عام ١٩٠١م، كان رئيسها يونانيا سمي الدكتور كريازي[١٢٣]، عرفت تلك النقابة باسم " نقابة عمال السجائر المختلطة " نظرا لاشتمالها على مصريين وأجانب[١٢٤].

شكلت جمعيات لفافي السجائر قلقا كبيرا لكثير من أصحاب المعامل، لذلك حاولوا إبعادها عن التدخل في شئون أصحاب المعامل وعلاقتهم بالعمال[١٢٥]، أحيانا اصطدمت مصالح عمال السجائر برؤساء الجمعيات كما حدث في عام ١٩٠٠م،

عندما واصل لفافوا السجائر إضرابهم عن العمل رغم اتفاق رئيس الجمعية مع التجار على إرضائهم، برر العمال موقفهم "بأن الرئيس ليس واحدا" من العملة ليعرف تماما ما نشكو منه فلهذا جاء في اتفاقه مع التجار ما لا ينطبق على مصلحتنا فرفضنا قبوله(١٢٦)، بعد انتهاء إضراب ديسمبر ١٨٩٩م، اعترف أصحاب المعامل بحق العمال في اللجوء إلى جمعية اللفافين وتدخلها لإنصافهم في حالة تعرضهم لظلم من قبل أصحاب المعامل(١٢٧).

لم ينحصر دور جمعية لفافي السجائر على مساعدة أبناء طائفتها فحسب، بل شاركت الجمعيات الأخرى في اعتصاماتهم، انضم بعض أعضاء جمعية لفافي السجائر إلى الخياطين في اعتصابهم في نوفمبر ١٩٠١م، عندما عقد الخياطين اجتماعا رأسه دكتور بستس رئيس جمعيتهم، تحدث رئيس جمعية لفافي السجائر في هذا الاجتماع عن واجبات العامل تجاه صاحب راس المال وكذلك حقوقه المهدرة لدى تلك الفئة – ارباب الاعمال – كما طلب حصول العمال على جزء من الأرباح مراعاة للعدالة(١٢٨)، لم تقتصر المساعدة على الناحية المعنوية والتشجيع فقط، بل شملت النواحي المادية أيضا "أهدت جمعية لفافي السجائر خمسة ألاف سيجارة إلى عمال الخياطين المعتصبين ليدخنوها او ينتفعوا بثمنها ووعد لفافو السجائر أن يتبرع كل منهم بما تجود نفسه به من الغروش عندما يأخذون أجرتهم في أخر الأسبوع مساعدة لإخوانهم . وقررت جمعيتهم أيضا أن تجود بمبلغ من المال الذي في خزينتها ليستعين به العمال الفقراء على قضاء بعض حاجاتهم الضرورية"(١٢٩).

يتضح من ذلك أن سمة رابط كان يجمع بين هذه الجمعيات . كان من غرائب الاتفاق أن جمعيات اعتصاب العمال في مصر لم يرأسها سوى الأطباء، كان الدكتور كريازي رئيسا" للفافى السجائر، الدكتور بيستيس رئيس الخياطين، الدكتور زوريانوس رئيس الكندرجية، الدكتور بيليديس رئيسا" للخبازين، رشح الدكتور فورنوف لرئاسة الحلاقين، بالتالي كانت هذه الجمعيات تحت قيادة وتوجيه طبقة من المثقفين الأجانب(١٣٠).

اشتكى بعض أعضاء جمعية لفافي السجائر من عدم اهتمام الجمعية برعاية حقوقهم داخل المعامل، لاسيما في حالة تعرضهم للفصل أو المرض، بالإضافة إلى تهاونها في جمع كلمة العمال والتصدي لخلافتهم، مثل مشكلة قتل احد العمال بمحل الخواجة جناكليس بسبب رغبته في احتكار عملية تشغيل المكرونة "عملية طبق طرفي الورقة على بعضها أو لصقها بالنشا" ونشب الخلاف بين العمال بين صائب ومخطئ، قامت بين الفريقين مناوشات انتهت بقتل احد العمال الذي كان جزائه من الجمعية أن شيع جنازته جميع أعضائها حتى ازدحم بهم شارع قصر النيل وفم الخليج وارتفعت أجور العربات(١٣١).

عرفت الخلافات طريقها بين أصحاب معامل السجائر والجمعيات العمالية التي كانت ترعى مصالحهم . اعتبرت جمعية لفافي السجائر أن محل صوصة أخوان من ألد أعدائها، لأنهم لم يقبلوا في محلهم عاملا من أعضاء الجمعية(١٣٢)، حاول أعضاء جمعية اللفافين أجبار عمال الخواجة صوصة على الانضمام إليهم، لذلك أرسلوا إلى حكومة ملك اليونان تلغرافا، "نسبوا فيه لجناب المسيو غريبا ريس التحامل عليهم ومساعدة الحكومة على تثبيط همهم وقد جاء اليوم إلى جناب القنصل تلغراف بالاستفسار عن حقيقة الحال . وكذلك بعثوا عريضة لجناب اللورد كرومر الحوا فيها عليه بمساعدتهم على اجبتر الخواجا صوصه بان يقر على تعريفة الجمعية فلم يبال جناب اللورد بكلامهم"(١٣٣) عندما كتب بعض معتمدي جمعية لف السجائر إلى اللورد المذكور وطلبوا مساعدته في حل الخلاف القائم بينهم وبين أصحاب المعامل، فاجابهم أن من الصواب أن لا تتدخل الحكومة لحل الخلافات بين العامل وصاحب العمل، ثم قال لهم ان الحكومة لا تسمح بالضغط على عامل لاجباره على الاعتصاب ولم تمنع المعتصبين من تآمر إلا إذا اخل الأمر بالأمن العام(١٣٤)، بلغت كراهية أصحاب الفابريقات لجمعيات عمال السجائر حد أن تبرع أحدهما لجمعية لفافي السجائر اليونانية الجديدة بمبلغ ٥٠جنيها، ليس على سبيل المساعدة، إنما لبث

الشقاق بين جمعية لفافي السجائر المختلطة، كي يتمكن فيما بعد من خصم عروة هذا الاتحاد ثم استخدام العمال بأقل الأجور[١٣٥].

سعى أصحاب فاوريقات الدخان لتنفيذ مخطط التفرقة، لذلك ادخل الخواجة كريازي – الذي كان أكثر أرباب الأموال اعتدالا– بين عملة أحد العمال المعادين لجمعية الاتحاد المختلطة ورئيس العصابة اليونانية التي أرادت حل الجمعية[١٣٦]، عزم أصحاب معامل السجائر على التنصل من القانون المعقود بينهم وبين جمعية العمال وعدم الاعتراف به[١٣٧]، انعقد مجلس إدارة الجمعية للنظر في الإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذا الموقف، قرر المجلس أن يكتب إلى محافظة العاصمة وقنصلية اليونان لحسم هذا الخلاف[١٣٨].

بنى أصحاب المعامل موقفهم على أساس أن "العمال يضايقون أصحاب المحلات بتداخلهم فيما هو ليس من اختصاصهم وقد عزمت الجمعية على تنفيذ هذا الكتاب وإثبات بطلان هذه الدعوى على لسان الصحف والجرائد والظاهر أن حالة العمال مع أصحاب الأموال قد وصلت الآن الى درجة الشدة في الحراجة وصعوبة الموقف"[١٣٩] عقدت الجمعية اجتماعاتها بصفة دورية، حث رئيسها جميع الأعضاء على المثابرة والاتحاد، ونهاهم عن الاعتصاب، على اعتبار أن الجهات المختصة كانت تفكر في حسم النزاع وإعطاء كل ذي حق حقه من العمال وأصحاب الأموال[١٤٠]. ساندت بعض الصحف النقابات العمالية في مواجهة أصحاب المعامل الذين أرادوا أضعافها والقضاء عليها، حذر هؤلاء من أضعاف النقابات وتسرب الفوضى إليها، على اعتبار أن كل جماعة لا قائد لها، فإن أعضائها يصبح لديهم فرصة للتخريب والتدمير، لذلك دعا هؤلاء إلى ضرورة وجود نقابات العمال بالشكل القوى الذي يجعلها في موازنة أمام قوة رأس المال[١٤١].

في ١٧أكتوبر ١٩٠٨م، اشترك جميع عمال السجائر في نقابة على أثر اجتماع عام عقد بينهم، سميت هذه النقابة الجديدة باسم "نقابة عمال الدخان"[١٤٢]،

شكل عمال بعض المصانع نقابات خاصة بهم فقط مثل نقابة عمال لوران بالإسكندرية، كانت تهدف إلى مساعدة عائلات العمال الذين حكم عليهم بالسجن بعد اعتدائهم على زملائهم في اعتصاب عام ١٩١٢م(١٤٣).

حاولت جمعية عمال السجائر المختلطة ترقية شان أعضاها أدبيا، مثلما تضامن معهم في تحسين أوضاعهم ماديا، اقترح رئيسها إنشاء نادي العمال اشتمل على قائمة خاصة للاطلاع ومكان خصص لإلقاء الخطب العليمة، الأدبية، الصحية، والتهذيبية(١٤٤)، أحيا مجلس إدارة الجمعية عديد من الليالي التمثيلية التي خصص دخلها لمساعدة الجمعية، وجهت الدعوة إلى الخواجة جناكليس كي تكون إحدى هذه الليالي تحت رعايته، لكنه اعتذر عن القبول، وأظهر استعداده لمساعدة الجمعية في مشروعها هذا وذلك بأخذ جانب كبير من أوراقها(١٤٥)، تلقت الجمعية من الرئيس كي يصبح قدوة للأعضاء في دفع المتأخر عليهم من الاشتراكات، كانت قيمة المبلغ عشرة جنيهات(١٤٦)، رأى البعض أن جمعية عمال السجاير ظلت حتى وقت طويل غير قادرة على وضع الدعائم التي تشيد عليها وتبقى ثابتة الأركان إلى الأبد(١٤٧)، اتجهت النقابات في ذلك الوقت إلى تكوين الجمعيات التعاونية للاستهلاك المنزلي فتأسست جمعية تعاونية في القاهرة وأخرى في الإسماعيلية، وعلى ذلك فلم تكن النقابات سوى جمعيات تعاونية ولم تؤدي دورها فيما يختص بالدفاع عن مصالح أعضائها في مواجهة أصحاب العمل(١٤٨).

ساهمت الجمعيات التي أسست أواخر القرن التاسع عشر في مساعدة العمال وتحسين أوضاعهم المادية وتشجيعهم على الكفاح من أجل نيل مطالبهم كان عمال السجائر الأسبق في تأسيس مثل هذه الجمعيات التي كان عمالهم أول من صعد سلم الكفاح العمالي وتبعتهم باقي عمال الصناعات الأخرى.

خاتمة:

ثبت من خلال الدراسة أن بكورة الحركات الاحتجاجية لعمال الصناعة في مصر كانت لعمال الدخان والسجائر، أول إضرابات تلك الفئة كان في يومي الخامس والعشرون والسادس والعشرون من شهر أغسطس من عام ١٨٨٩م. ثم توالت الإضرابات أو كما أطلقت عليها المصادر الخاصة بالفترة "الاعتصابات" ثم جاء إضراب لفافو السجائر في أواخر ديسمبر ١٨٩٩م باعتباره الأكبر عددًا والأقوى تأثيرًا في تاريخ الطبقة العاملة بوجه عام وطبقة عمال السجائر بوجه خاص، لأنه وضع نموذجًا وخط سير لباقي العمال من أبناء الصناعات الأخرى، وأحدث روحًا وفكرًا جديدًا. كان العمال الأجانب هم الرأس المدبر والأيدي الفاعلية لإضرابات عمال السجائر في مصر، وذلك بفضل ما تمتعوا به من حماية قنصلية وامتيازات أجنبية، بالإضافة إلى ما حملوه من خبرات في أساليب النضال الجماعي والكفاح العمالي لتحقيق المطالب المشروعة. وانضم إليهم الكثير من العمال المصريين، بينما فضّل البعض الآخر البقاء بعيدًا عن مثل تلك الأعمال. وتدخلت أطراف عدة للتوفيق بين العمال وأصحاب المعامل، ازدادت حدة الإضرابات في فترة الحرب العالمية الأولى، خاصة بعد أن اضطر أرباب المصانع إلى الاستغناء عن عمالهم وإغلاق مصانعهم.

ملحق رقم (١)

زمن الإضراب	مكان الإضراب	سببه
يونيو ويوليو ١٨٩٤	القاهرة	قيام أصحاب المعالم بتخفيض الأجور
من ديسمبر ١٨٩٩ حتى فبراير ١٩٠٠	القاهرة	قيام أصحاب المعالم بتخفيض الأجور
أغسطس ١٩٠١	محل ملكونيان بالقاهرة	مطالبة العمال بزيادة الأجور
سبتمبر ١٩٠١	فبريقة النيل بالقاهرة	مطالبة العمال بزيادة الأجور
ديسمبر ١٩٠١	محل إخوان صوصة بالقاهرة	المطالبة بضم عمال محل الخواجة صوصة إلى جمعية لفافي السجاير
مارس ١٩٠٢	محل الخواجة اسمعلوم بالإسكندرية	طالب العمال بزيادة أجورهم وعزل رئيسهم.
فبراير ١٩٠٣	محل الخواجات فافيادس وشركائه	قيام أصحاب محل فافيادس بخفض الأجور وطرد بعض العمال بدون سبب
من ٣٠ نوفمبر	القاهرة	طالب العمال بزيادة أجورهم

زمن الإضراب	مكان الإضراب	سببه
١٩٠٣ حتـــى ٢٢ فبراير ١٩٠٤		
أبريل ١٩٠٥	محـــل الخواجـــة جمراجـان ماتوسـيان بالقاهرة	خفـض أجـورهم مـن قبـل مراقـب الأعمال واستخدام سواهم
يوليو ١٩٠٨	محـــل الخواجـــات ملكونيان بالقاهرة	خفض الأجـور وزيـادة الخـصومات من قبل أصحاب المحل
أغسطس ١٩٠٨	جميع عمال السجاير بالقاهرة	طالبوا بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل واحتساب الأجازة المرضية
مارس ١٩٠٩	محـــل ماتوســـيان بالقاهرة	طلـب العمـال زيـادة أجـورهم وإعـادة ثمانية من زملائهم المطرودين
أغسطس ١٩٠٩	شـــركة الـــسجاير بالحلمية	
يونية ١٩١٠	محل لوران بالقاهرة	
ديسمبر ١٩١٠	شـــركة هلمـــيس ومفرديس بالقاهرة	

زمن الإضراب	مكان الإضراب	سببه
أبريل ١٩١٢	فاوريقة سجاير لورانس بالإسكندرية	طلب العمال تحسين قطع وخلط الدخان، عدم تعيين عمال جدد إلا إذا زاد عدد ساعات العمل
سبتمبر ١٩١٢	معمل الخواجات استماليس دوراس بالإسكندرية	
يناير ١٩١٣	لفافو السجاير بالقاهرة	

الهوامش

[1] جريدة الوطن، عدد ٢١٤٧، السنة الثالثة والعشرون، ٦ديسمبر ١٩٠١م، ص٢.

[2] نفسه.

[3] أحمد أشرف الدين:- الاضراب والحرية النقابية، ص١١، ١٢.

[4] جريدة المؤيد، عدد٣٥٥٩، السنة الثالثة عشر، ٩يناير ١٩٠٢م، ص٢.

[5] المقتطف، الجزء الثاني، المجلد السابع والعشرين، ١مارس ١٩٠٢م، ص٢٣٥.

"أوضحت جريدة الوطن في أحد أعدادها أغراض المعتصبين وأهدافهم من الاعتصاب . جريدة الوطن، عدد٢١٤٧، المصدر السابق"

[6] مجلة الزهور، الجزء الثامن، السنة الأولى، أول أكتوبر ١٩١٠م، ص٣٢٤.

[7] يونان لبيب رزق:- الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، ص٨٦.

[8] رءوف عباس:- المرجع السابق، ص٤٩.

[9] ديوان الداخلية، الكود الأرشيفي ٠١٤٨٦٩- ٢٠٠١، محفظة ٩٣، ملف٦٠، ٢٦اغسطس ١٨٨٩م.

[10] المقطم الأسبوعي، عدد ١٦٠، السنة الأولى، ٦سبتمبر ١٨٨٩م، ص٤٥٤.

[11] المصدر السابق، ص٥٢.

[12] جريدة المؤيد، عدد ١٧٨، السنة الأولى، ٩يوليو ١٨٩٠م، ص٢.

[13] جريدة الأهرام، عدد ٤٣٥٥، السنة السادسة عشرة، ٢٣يونيو ١٨٩٢م، ص٣.

[14] جريدة الوطن، عدد ٢١٥١، السنة الثالثة والعشرون، ١١ديسمبر ١٩٠١م، ص٢.

[15] جريدة الاتحاد المصري، عدد٢١١١، السنة الحادية والعشرون، ١٢ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

[16] مجلة المقتطف، الجزء الثاني، المجلد السابع والعشرون، ١فبراير ١٩٠٢م، ص١٦١.

[17] مجلة المقتطف، الجزء الثالث، المجلد السابع والعشرين، ١مارس ١٩٠٢م، ص٢٣٤.

[18] جريدة المقطم، عدد ٧٠٦٧، السنة الرابعة والعشرون، ٢٦يونيو ١٩١٢م، ص٤.

[19] جريدة المحروسة، عدد٢٠٤٠، السنة الثامنة عشرة، ١٩يونيو ١٨٩٤م، ص٤٤.

جريدة المقطم، عدد١٦١١، السنة السادسة، ١٠يوليو ١٨٤٩م، ص٣.

جريدة الفلاح، عدد٩١٦، السنة الرابعة عشر، ١٦فبراير١٤٩٠٠م، ص٣.

جريدة المقطم، عدد ٣٧٦٧، السنة الثالثة عشر، ١٧أغسطس ١٩٠١م، ص٢.

جريدة الاتحاد المصري، عدد٢٠٨٨، السنة الحادية والعشرون، ٢٢سبتمبر١٩٠١م، ص٢.
جريدة المؤيد، عدد٣٥٣٠، السنة الثالثة عشر، ٧ديسمبر ١٩٠١م، ص٤.
جريدة البصير، عدد١٣٧٩، السنة الخامسة، ٢٥مارس ١٩٠٢م، ص٢.
جريدة الراوي، عدد١٨، السنة الأولى، ٢٨فبراير ١٩٠٣م، ص٣.
جريدة الراوي، عدد٢٥٠، السنة الاولى، ٣٠نوفمبر ١٩٠٣م، ص٣.
جريدة الراوي، عدد٣٨١، السنة الثانية، ٢٢فبراير ١٩٠٤م، ص٢.
جريدة مصر، عدد٢٧٦١، السنة العاشرة، ١٣أبريل ١٩٠٥م، ص٢.
جريدة الأهرام، عدد٢٩١٠، السنة الثالثة والثلاثون، ٤يوليو ١٩٠٨م، ص٢.
جريدة المقطم، عدد٥٨٦١، السنة العشرون، ٩يوليو ١٩٠٨م، ص٥.
رءوف عباس:- المرجع السابق، ص٥٦.
جريدة مصر، عدد ٤٤١٢، السنة الثامنة والثلاثين، ٣أغسطس ١٩٠٩م، ص٣.
جريدة وادي النيل، عدد٦٥٣، السنة الثالثة ، ١١يونيو ١٩١٠م، ص٤.
جريدة مصر، عدد٤٤٥١، السنة السادسة عشر، ٢٦ديسمبر ١٩١٠م، ص٢.
جريدة المحروسة، عدد ٩٨٣، السنة السابعة والثلاثون، ٢٠أبريل ١٩١٢م، ص٣.
جريدة الأهرام، عدد١٠٥٠٨، السنة السابعة والثلاثون، ٢٤سبتمبر ١٩١٢م، ص٢.
جريدة الأهرام، عدد٦٦٤٠، السنة الخامسة والعشرون، ٢٢يناير ١٩١٣م، ص٢.

(20) جريدة المقطم، عدد ١٦١٨، السنة السادسة، ١٨ يوليو١٨٩٤م، ص١.

(21) رءوف عباس:- المرجع السابق، ص٥١.

(22) جريدة الاتحاد المصري، عدد ٢١١١، السنة الحادية والعشرون، ١٢ديسمبر ١٩٠١م، ص١."
انظر ايضا جريدة المؤيد، عدد٣٥٣٠ ، السنة الثالثة عشرة ، ٧ ديسمبر ١٩٠١م ، ص ١ "

(23) جريدة الوطن، عدد ٢١٦٢، السنة الثالثة والعشرون، ٢٤ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(24) جريدة مصر، عدد ٢٣٥٨، السنة التاسعة، ٢ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣.

(25) رءوف عباس:- المرجع السابق، ص٥١.

(26) جريدة مصر، عدد ٢٣٦٨، السنة التاسعة، ١٤ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣.

(27) جريدة الأهرام، عدد٦٦٤٤، السنة الخامسة والعشرون، ٢٦يناير ١٩٠٠م، ص٢.

(28) جريدة الأهرام، عدد٦٦٥٠، السنة الخامسة والعشرون، ٣فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(29) صدى الأهرام، عدد٧٨، السنة الأولى، ٥فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(30) جريدة البصير، عدد١٣٧٩، السنة الخامسة، ٢٥مارس ١٩٠٢م، ص٢.

(31) جريدة مصر، عدد ٢٣٥٨، ٢ديسمبر ١٩٠٣م، السنة التاسعة، ص٣.

(32) أمين عز الدين:- المرجع السابق، ص٦٣ "كان الرئيس يستشير المعتصمين في أخر التطورات التي وصل إليها اعتصامهم كان يسألهم عما إذا كانوا يقبلون ما عرضه عليهم أصحاب المعامل أم لا. جريدة مصر عدد ٢٣٦٨، السنة التاسعة ، ١٤ ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣".

(33) جريدة الراوي، عدد ٣٨١، السنة الثانية، ٢٢فبراير ١٩٠٤م، ص٢.

(34) أمين عز الدين:- المرجع السابق، ص٥٦.

(35) جريدة المقطم، عدد٤٤٧٥، السنة الخامسة، ١٢ديسمبر ١٩٠٣م، ص٢.

(36) يوسف نحاس:- الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، ص٧٤.

(37) صلاح هريدي:- المرجع السابق، ص٦٨.

(38) جريدة المؤيد، عدد٤١٥٠، السنة الخامسة عشر، ٢يناير ١٩٠٤م، ص٥.

(39) نفسه.

(40) جريدة الأهرام، عدد١٠٥٠٩، السنة السابعة والثلاثون، ٢٥سبتمبر ١٩١٢، ص٢.

(41) يوسف نحاس:- المصدر السابق، ص٧٤.

(42) جريدة الأهرام، عدد٤٩٤٤، السنة الثامنة عشر، ١٨يونيو ١٨٩٤م، ص٢.

(43) جريدة المقطم، عدد١٦١١، السنة السادسة، ١٠يوليو ١٨٩٤م، ص٣.

(44) جريدة المقطم، عدد١٦١٨، السنة السادسة، ١٨يوليو ١٨٩٤م، ص١.

(45) جريدة المقطم، عدد ١٦٢٣، السنة السادسة، ٢٤يوليو ١٨٩٤م، ص٢.

(46) جريدة مصر، عدد١١٩٧، السنة الخامسة، ٢٢يناير ١٩٠٠م، ص٢.

(47) جريدة الفلاح، عدد٩١٧، السنة الرابعة عشر، ٢٣فبراير ١٩٠٠م، ص٣.

(48) جريدة المؤيد، عدد٣٤٣٤، السنة الثانية عشر، ١٤أغسطس ١٩٠١م، ص١.

(49) جريدة الراوي، عدد٢٥٠، السنة الأولى ٣٠نوفمبر ١٩٠٣م، ص٣.

(50) جريدة البصير، عدد١٨٩٠، السنة السابعة، ٢ديسمبر ١٩٠٣م، ص١.

(51) جريدة الراوي، عدد٢٥٦، السنة الأولى، ٧ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣.

(52) نفسه.

(53) جريدة الأهرام، عدد٩٢١٤، السنة الثالثة والثلاثون، ٩يوليو ١٩٠٨م، ص٣.

"أنظر أيضا جريدة المقطم، عدد٥٨٦١، السنة العشرون، ٩يوليو١٩٠٨، ص٥".

(54) جريدة المقطم، عدد١٦١٨، السنة السادسة ، ١٨يوليو ١٨٩٤م، ص١.

(55) جريدة الأهرام، عدد٦٦٤٨، السنة الخامسة والعشرون، ٣١يناير ١٩٠٠م، ص٢.

(56) جريدة الأهرام، عدد٦٦٦٥، السنة الخامسة والعشرون، ٢١فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(57) جريدة الاتحاد المصري، عدد٢٠٨٨، السنة الحادية والعشرون، ٢٢سبتمبر١٩٠١م، ص٢.

(58) جريدة البصير، عدد١٢٩٤، السنة الخامسة، ٦ديسمبر١٩٠١م، ص١.

(59) أمين عز الدين:- المرجع السابق، ص٦٤.

(60) جريدة المقطم، عدد٣٨٧٩، السنة الثالثة عشر، ٢٧ديسمبر ١٩٠١م، ص٢.

(61) جريدة الأهرام، عدد٢٩١٠، السنة الثالثة والثلاثون، ٤يوليو ١٩٠٨م، ص٢.

(62) رءوف عباس:- المرجع السابق، ص٥٦.

(63) جريدة الأهرام، عدد٩٢١٥، السنة الثالثة والثلاثون، ١٠يوليو ١٩٠٨م، ص٣.

(64) صدى الأهرام، عدد٨٣، السنة الأولى ١٠فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(65) جريدة الراوي، عدد١٨، السنة الأولى، ٢٨ فبراير ١٩٠٠م، ص٣.

(66) جريدة الراوي، عدد١٨، السنة الأولى، ٢٨ فبراير ١٩٠٠م، ص٣.

(67) جريدة المحروسة، عدد٩٨٣، السنة السابعة والثلاثون ، ٢٠ ابريل ١٩١٢م، ص٣.

(68) جريدة الأهرام، عدد١٠٥٠٨، السنة السابعة والثلاثون، ٢٤ستمبر ١٩١٢م، ص٢.

(69) جريدة الأهرام، عدد ١٢٩٠٢، السنة الخامسة والأربعون، ٢١أغسطس ١٩١٩م، ص٣.

(70) جريدة المحروسة، عدد٢٠٤٣، السنة الثامنة عشر، ١٠يوليو ١٨٩٤م، ص٥٠.

"أنظر أيضا جريدة مصر، عدد١٣٩٣، السنة السادسة، ١٧ديسمبر ١٩٠٠م، ص٣"

"أنظر كذلك جريدة الاتحاد المصري، عدد ٢٠٧٨، السنة الحادية العشرون، ١٨أغسطس ١٩٠١م، ص٢"

(71) جريدة المقطم، عدد ٣٣٠٢، السنة الثانية عشر، ٦فبراير ١٩٠٠م، ص٣.

(72) جريدة مصر، عدد١٢١٥، السنة الخامسة، ١٤فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(73) جريدة الأهرام، عدد ٦٦٦٠، السنة الخامسة والعشرون، ١٥فبراير ١٩٠٠م، ص٣.

(74) جريدة مصر، عدد ١٣٩٥، السنة السادسة، ١٩سبتمبر ١٩٠٠م، ص٣.

"أنظر أيضا جريدة الوطن، عدد ٢١١٠، السنة الثالثة والعشرون، ٢٤ أكتوبر ١٩٠١م، ص١"

"أنظر كذلك جريدة الوطن، عدد ٢١٤٧، السنة الثالثة والعشرون، ٦ديسمبر ١٩٠١م، ص١"

(75) جريدة البصير، عدد١٢٩٤، السنة الخامسة، ٦ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(76) جريدة البصير، عدد١٣٠٠، السنة الخامسة، ١٣ديسمبر ١٩٠١م، ص٢.

(77) نفسه.

(78) جريدة الوطن، عدد٢١٦٢، السنة الثالثة والعشرون، ٢٤ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(79) جريدة الوطن، عدد٢١٦٥، السنة الثالثة والعشرون، ٢٧ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(80) جريدة الراوي، عدد٢٥٠، السنة الأولى، ٣٠نوفمبر ١٩٠٣م، ص٣.

(81) جريدة البصير، عدد١٨٨٩، السنة السابعة، ١ديسمبر ١٩٠٣م، ص٢.

(82) جريدة البصير، عدد١٨٩٠، السنة السابعة، ٢ديسمبر ١٩٠٣م، ص١.

" انتقض البعض موقف رجال الشرطة الذين وقفوا موقف المشاهد بين الطرفين ورفضوا التدخل إلا إذا حدث ما يعكر صفو الأمن . نفسه".

(83) جريدة الراوي، عدد٢٥٢، السنة الأولي، ٢ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣

(84) جريدة المؤيد، عدد٣٥٥٩، السنة الثالثة عشر، ٩يناير ١٩٠٢م، ص٢.

(85) جريدة المقطم، عدد٤٤٧٥، السنة الخامسة عشر، ١٢ديسمبر ١٩٠٣، ص٢.

(86) جريدة الراوي، عدد ٢٦٣، السنة الأولى ، ١٥ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣.

"أنظر أيضا جريدة مصر، عدد٢٣٦٩، السنة التاسعة، ١٥ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣".

(87) جريدة المقطم، عدد٤٥١٢، السنة السادسة عشر، ٢٩يناير ١٩٠٤م، ص٣.

"أنظر كذلك جريدة الراوي، عدد٢٩٨، السنة الأولى، ٣٠يناير ١٩٠٤م، ص٣".

(88) جريدة مصر، عدد٢٤٠٥، السنة التاسعة، ٢فبراير ١٩٠٤م، ص٣.

(89) جريدة المحروسة، عدد٩٨١، السنة السابعة والثلاثون، ١٨أبريل ١٩١٢م، ص٢.

(90) جريدة المحروسة، عدد٩٨٢، السنة السابعة والثلاثون، ١٩أبريل ١٩١٢م، ص٢.

(91) جريدة المقطم، عدد٧٠٠٨، السنة الرابعة والعشرون، ١٨أبريل ١٩١٢م، ص٢.

(92) جريدة المحروسة ، عدد٩٨٤، السنة السابعة والثلاثون، ٢١أبريل ١٩١٢م، ص٢.

(93) جريدة المحروسة، عدد٢٠٤٠، السنة الثامنة عشر، ١٩يونيو ١٨٩٤م، ص٤٤.

(94) جريدة المقطم، عدد١٦١٤، السنة السادسة، ١٣يوليو ١٨٩٤م، ص٣.

(95) جريدة الأهرام، عدد٦٦٤٨، السنة الخامسة والعشرون، ٣١ يناير ١٩٠٠م، ص٢.

(96) جريدة الوطن، عدد٢١٤٨، السنة الثالثة والعشرون، ٧ ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(97) جريدة الوطن، عدد ٢١٥١، السنة الثالثة والعشرون، ١١ ديسمبر ١٩٠١م، ص٢.

(98) جريدة الإتحاد المصرى ، عدد٢١١١، السنة الحادية والعشرون، ١٢ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(99) جريدة الوطن، عدد٢٥١٦، السنة الرابعة والعشرون، ٤مارس ١٩٠٣م، ص٣.

(100) جريدة الوطن، عدد٢٥١٨، السنة الرابعة والعشرون، ٦مارس ١٩٠٣م، ص٣.

(101) جريدة الراوي، عدد٣٠١، السنة الأولى، ٢فبراير ١٩٠٤م، ص٢.

(102) جريدة البصير، عدد١٩٤٤، السنة السابعة، ١٠فبراير ١٩٠٤م، ص٢.

(103) جريدة المحروسة، عدد٩٨٤، السنة السابعة والثلاثون، ٢١أبريل ١٩١٢م، ص٢.

(104) نفسه.

(105) جريدة المحروسة، عدد٩٨٧، السنة السابعة والثلاثون، ٢٥أبريل ١٩١٢م، ص٣.

(106) جريدة المحروسة، عدد٩٨٩، السنة السابعة والثلاثون، ٢٧أبريل ١٩١٢م، ص٣.

(107) جريدة الأهرام، عدد١٠٤٧٥، السنة السابعة والثلاثون، ١٤أغسطس ١٩١٢، ص ١.

(108) نفسه

(109) جريدة المحروسة، عدد٢٠٤٥، السنة الثامنة عشر، ٢٤يوليو ١٨٩٤م، ص٥٤.

(110) جريدة المؤيد، عدد٣٥٥٩، السنة الثالثة عشر، ٩يناير ١٩٠٢م، ص٢.

(111) نفسه.

(112) جريدة الراوي، عدد٢٥٥، السنة الأولى، ٥ديسمبر ١٩٠٣م، ص٢.

(113) جريدة الراوي، عدد٢٦٣، السنة الأولى، ١٥ديسمبر ١٩٠٣م، ص٣.

(114) جريدة الراوي، عدد٢٨٠، السنة الأولى ، ٧يناير ١٩٠٤م، ص٣

(115) جريدة الراوي، عدد٢٨٥، السنة الأولى ، ١٣ يناير ١٩٠٤م، ص٢.

"لجأ المعتصبون إليه أيضا" من اجل العفو عن زملائهم الذين حكمت عليهم القنصلية اليونانية بالخروج من مصر . جريدة الوطن، عدد ٢١٧٣، السنة الثالثة والعشرون، ٦يناير ١٩٠٢م، ص١" .

(116) جريدة المقطم، عدد٥٨٥٩، السنة العشرون، ٧يوليو ١٩٠٨ م ، ص٤.

(117) جريدة الأهرام، عدد٩٢٢٣، السنة الثالثة والثلاثون، ٢٠يوليو ١٩٠٨م، ص٣.

(118) محمد فهيم امين:- تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل بالإقليم المصري، ص١٣.

(119) جريدة الوطن، عدد٢١٥٨، السنة الثالثة والعشرون، ١٩ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(120) جريدة المؤيد، عدد ١٩٥٤، السنة السابعة، ٢٧أغسطس ١٨٩٦، ص٣.

(121) محمود عوض عبد العال:- الحركة النقابية لعمال الدخان ١٨٩٩- ١٩٩٩م، ص٣٠.

(122) نفسه.

(123) رءوف عباس:- المرجع السابق ص٥٣.

(124) أحمد عاطف حسن:- تاريخ الحركة النقابية المصرية، ص٣٣.

(125) جريدة الأهرام، عدد٦٦٥٥، السنة الخامسة والعشرون، ٩فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(126) جريدة الأهرام، عدد ٦٦٥٨، السنة الخامسة والعشرون، ١٣فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(127) جريدة الأهرام، عدد٦٦٦٥، السنة الخامسة والعشرون، ٢١فبراير ١٩٠٠م، ص٢.

(128) رءوف عباس:- المرجع السابق ، ص٥٥.

(129) جريدة المقطم، عدد٣٨٥٥، السنة الثالثة عشر، ٢٨نوفمبر ١٩٠١م، ص٢.

(130) جريدة البصير، عدد١٣١٠، السنة الخامسة، ٢٦ديسمبر ١٩٠١م، ص٢.

(131) جريدة الوطن، عدد٢١٥٩، السنة الثالثة والعشرون، ٢٠ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(132) جريدة الوطن، عدد٢١٦٠، السنة الثالثة والعشرون، ٢١ديسمبر ١٩٠١م، ص١.

(133) جريدة الوطن، عدد٢١٧١، السنة الثالثة والعشرون، ٣يناير ١٩٠٢م، ص١.

(134) جريدة مصر، عدد١٧٨٢، السنة السابعة، ٣يناير ١٩٠٣م، ص٢.

(135) جريدة الوطن، عدد٢٥٠٠، السنة الرابعة والعشرون، ١٣فبراير ١٩٠٣م، ص٣.

(136) جريدة الوطن، عدد٢٥٢٤، السنة الرابعة والعشرون، ١٧مارس ١٩٠٣م، ص٣.

(137) جريدة الوطن، عدد ٢٥٢٩، السنة الرابعة والعشرون، ٢٣مارس ١٩٠٣م، ص٢.

(138) نفسه.

(139) جريدة الوطن، عدد٢٥٣٢، السنة الرابعة والعشرون، ٢٦مارس ١٩٠٣م، ص٣.

(140) جريدة الوطن، عدد٢٥٤١، السنة الرابعة والعشرون، ٦أبريل ١٩٠٣م، ص٣.

(141) مجلة الزهور، السنة الأولى، الجزء العاشر، أول ديسمبر ١٩١٠م، ص٤٢٧.

(142) سليمان محمد النخيلي:- تاريخ الحركة العمالية في مصر، ص٤٠.

(143) جريدة الأهرام، عدد١٠٤٧٥، السنة السابعة والثلاثون، ١٤أغسطس ١٩١٢م، ص١.

(144) جريدة الوطن، عدد ٢٤٧٥، السنة الرابعة والعشرون، ١٤ يناير ١٩٠٣م، ص٢.

(145)جريدة الوطن، عدد ٢٥٠٦، السنة الرابعة والعشرون، ٢٠ فبراير ١٩٠٣م، ص٣.

(146) جريدة الوطن، عدد ٢٥٢٩، السنة الرابعة والعشرون، ٢٣ مارس ١٩٠٣م، ص٣.

(147) جريدة الوطن، عدد ٢٥٦٦، السنة الرابعة والعشرون، ٨ مايو ١٩٠٣، ص١.

(148) سليمان محمد النخيلي:- المرجع السابق، ص٤٢.